**المدينة وضواحيها..... والتخطيط الإقليمي و"الأكاديمي"!**

د. وليد أحمد السيد

الوطن العمانية, الأحد 30 يونيو 2013

<http://www.alwatan.com/dailyhtml/ashreea.html#10>

**عمّان وأطراف "المدينة" ..... ليلا**

تعوم المدينة بعد منتصف الليل, موعد وصول الطائرات القادمة من أوروبا, ومطار هيثرو بلندن, في بحار من السكون, وشيء من العتمة, ما خلا أنوار وأصداء السيارات البعيدة القليلة, أو النادرة, على الطريق الدولي السريع الذي يربط المدينة بأطرافها حيث يقع المطار الدولي. تمر السيارة مسرعة عبر الطريق الخاوي, تقريبا من السيارات القليلة التي تسابق الريح وتنهب الطريق نهبا نحو قلب المدينة وجبالها السكنية المتعددة. يتلوى الطريق ممتدا عبر التضاريس والجغرافيا الطبيعية الجبلية التي تشكل معالم ضواحي المدينة وأطرافها, ويبدو وكأنه يتمطى بتكاسل في الثلث الأخير من الليل, وعلى جانبيه تترامى مجموعة من الأبنية, كمحطات الوقود وخدمة السائقين والمسافرين, ومن بعيد تبدو بعض القصور النائية, تقبع صامتة, على قمم الجبال المحيطة. كما تصطف طوابير من أشجار السرو, بمحاذاة الطريق, وتبدو كالحراسة, الدائمة, التي ترقب السيارات, والمسافرين, والرائحين والغادين, من المدينة وإليها, بصمت, لا يحركها إلا ريح موسمية, فتهتز حينها, يمنة أو يسرة, كأنها تلوح لرفاق الطريق, مودّعة أو مستقبلة. خلف هذه الأشجار, تتوارى مزارع, وأراض بها مبان صغيرة, يأوي بها القائمون عليها, وبعض الماشية التي تسرح نهارا, في مشهد يحوي بقية باقية من البيئة الطبيعية مقابل الغزو الحضري التدريجي الذي اعلنته قبل عقدين تقريبا ظهور الجامعات الخاصة في محيط الطريق, حيث بدأت تظهر معالم الجشع الرأسمالي في مبانٍ ضخمة هائلة, تفتقر للكياسة في التعامل مع الطبيعة برفق أو ودّ, أو لين, لتقتحم عالم الطبيعة المتناغم بفجاجة وقسوة.

وعلى الطريق ذاته, تترامى الإعلانات التجارية الضخمة. تبدو ضئيلة الحجم من بعيد, ثم لا تلبث أن تكبر تدريجيا قبل أن تخفيها تماما السرعة الكبيرة, لتصبح أثرا بعد عين. على جانب الطريق, تبدو بعض التحويلات وأعمال البنية التحتية لشق طريق موازي للطريق القائم الحالي ولكن ... يشاع أنه سيكون طريقا "أسرع" – أو بلغة العولمة "طريق اكسبرس"! السرعة الحالية للطريق القائم محددة بسقف للسيارات الصغيرة وأخرى للشاحنات الكبيرة, لكن يبدو, وكما يروي الزملاء, أن هذا الطريق يراد أن يكون للسرعات غير العادية. وهذا فيما يبدو سيكون للشخصيات المهمة أولا, ولحيتان الإقتصاد والتجارة ثانيا, رغم أن الوقت عندنا نحن العرب ليس ذا قيمة كبيرة. وإن صحت المعلومات الواردة من بعض الزملاء بخصوص هذا الطريق الدولي السريع الذي ستفرض على مستعمليه رسوم خاصة, فهذه ستكون سابقة تاريخية, حيث سيكرّس طبقية من نوع جديد يقوم على الفصل بين الثراء والفقر في استعمال الطريق العام.

على جانبي الطريق أيضا, تبدو بوابات صامتة, يقف خلفها صف طويل من الأشجار, كالعساكر, وما هي بعساكر, تقود هذه الأشجار الطريق إلى مبان لهذه الجامعة أو تلك. وقد تناثرت في هذا الفضاء الطبيعي وعلى امتداده, جامعات خاصة اجتاحت أطراف مدينة عمان في العقدين الأخيرين, حيث كرست مفهوما جديدا في "الإستثمار المالي" في التعليم الخاص, المدرسي والجامعي على حد سواء. وفيما سادت في الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات جامعات لا تعدو أكثر من عدد أصابع اليد الواحدة في الأردن قاطبة, تزيد هذه الجامعات الخاصة اليوم عن العشرة في مدينة عمان ومحيطها فقط. ولانتشار هذه الجامعات الخاصة بعدان: الأول تخطيطي, والثاني له ارتباط بتخطيط واستشراف التعليم

.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*
**التعليم الخاص**
من الناحية التخطيطية, فقد غيّرت الجامعات الخاصة, والمدارس الخاصة, في محيط مدينة عمان, وبقية المدن الأخرى, والتي بنيت منذ بداية التسعينيات تقريبا, شكل المدينة التخطيطي في بعدها الإقليمي من ناحية كما غيرت مفهوم التعليم الجامعي إلى غير رجعة. وليس هذا فحسب, بل هي وعلى الدوام أداة لتغيير خريطة المجتمع, وأدائه, ومكوناته, وعلى المدى البعيد لها آثار كبيرة اجتماعية - اقتصادية, على الأفراد والمجتمع كفئات مختلفة, كما ترمي بظلالها على تكوين مظاهر "مستحدثة" تنمو مع الوقت ولها أبعاد وانعكاسات اجتماعية عميقة, يصعب تجاهلها وقد دارت الخواطر والسيارة تتجه من المطار إلى قلب المدينة في هدوء الليل.

على المستوى التخطيطي, يلاحظ أن توزيع الجامعات, الحكومية والخاصة, يتبع, ويجب أن يتبع, خطة مدروسة, أبعد ما يجب أن تكون عن مصالح طبقات بورجوازية محضة, تفهم طبيعة انتشار المدينة عضويا وبما يلبي حاجات التوسع الإسكاني والخدماتي للمدينة ضمن خطط عشرية وعشرينية, ومستقبلية. فليس صعبا إدراك أن وجود جامعة ما على طريق ناء, سابقا, سيرفع من قيمة الأراضي المحيطة, فضلا عن أنه سيؤدي إلى مد خدمات البنية التحتية للمنطقة المحيطة. ولهذا فإذا كان المحرك والباعث لهذا التوزيع للجامعات "الخاصة", هو زيادة ثراء الطبقة البورجوازية, فهذا سيحكم على هذا التوسع بالفشل في أهدافه بشكل مسبق, وستظهر تناقضاته بعد حين. من المفارقات والنوادر, التي شاعت في بداية التسعينيات, أن صحفيا محليا علم بأن موقعا شمال مدينة عمان قد تم شراؤه من قبل مجموعة استثمارية خاصة وذلك بهدف إقامة جامعة خاصة على ذلك الموقع, فقام بتحريات انتهت بشراءه قطعة أرض مجاورة, بثمن بخس, قبل أن يذيع الخبر, والذي على أثره ارتفعت أسعار الأراضي المجاورة لأرقام فلكية. والشيء ذاته يقال عن بعض المعماريين الذين علموا بحكم مهنتهم, حين قدم إليهم المستثمر الخاص لإنشاء وتصميم جامعة, حين قام هؤلاء بشراء بعض قطع الأراضي المجاورة بما تيسر من المال الفائض لديهم. وهكذا يصبح تخطيط الجامعات الخاصة, ابتداء من تحديد موقعها, وانتهاء بتصميمها, ولاحقا من خلال البرامج الأكاديمية, المتواضعة, فرصا "استثمارية", قبل أن يكون انعكاسا لحاجة المجتمع المحلي لكفاءات أو تخصصات. فعلى المستوى التعليمي, والأكاديمي, فترخيص الجامعات, يفترض أن يتبع سياسة استقرائية, واستشرافية, لحاجة المجتمع وأعداد الخريجين في التخصصات المختلفة التي تحتاجها البلد, بالإضافة لأعداد الطلبة من الأقاليم الخارجية, العربية – على افتراض أن هناك جذب خارجي لتعليم نوعي.

وهنا دعونا نزيح جانبا ما هو بيّن وواضح عن طريق مداخلتنا هذه في موضوع التعليم العالي. فالتعليم حق أساسي وشرعي, مكفول للجنسين ذكورا وإناثا, ولا غنى عنه في تنشئة الأجيال. ومن يقول بتحديد التعليم لمرحلة ما, وخاصة بالنسبة للفتيات, إنما يحرمهن, والمجتمع كذلك, من فرصة رفع سوية التفكير والثقافة في المجتمع عموما – فالأم مدرسة لأجيال المستقبل, بعلمها وثقافتها وكقدوة لأبنائها وبناتها في تحصيل العلم وطلبه, فضلا عن حاجتها كإنسانة للتعلم المستمر, وبلا حدود! ما نطرحه هنا, وهذا يخص مسألة الجامعات الخاصة والتعليم العالي, ينحصر في مسألة "الغاية" من التعليم أصلا, فضلا عن مسألة مهمة وهي "التوقيت" – بعيدا عن المظاهر المجتمعية, بما يفرز آفات سلبية ناجمة عن هذا اللهاث وراء التعليم بأية وسيلة أو طريقة, وعلى مبدأ "مهما كان الثمن!". في مثل هذه الحالات يقع الأفراد, والمجتمع كناتج, فريسة لحلقة مفرغة لا تكون نهاياتها سعيدة على المستوى الطويل. ولتفسير ذلك, دعونا نعقد مقارنة مهمة في هذا الإطار مع "عقيدة التعليم العالي" في المجتمع الغربي.

من الملاحظات الصارخة التي تصدم المشرقي القادم للدراسة في جامعات الغرب أن نسبة الطلبة الأوروبيين للمشرقيين, والقادمين مما وراء البحار والعالم الثالث, هي نسبة قليلة – وأحيانا, كما في برامج الدكتوراة مثلا, تكاد تكون معدومة! وهذا يطرح العديد من التساؤلات الكبيرة في ذهن المشرقي, ويضع علامات تساؤل مدهشة أمامه عن الأسباب التي تحول دون التحاق الطلبة الأوروبيين ببرامج التعليم العالي في الجامعات الغربية المرموقة, وهي متاحة أمامهم بتكاليف ومشقة لا تقارن بتلك التي يتكبدها المشرقي تاركا ماله وأهله ووطنه. السر بسيط, كما يكتشف المشرقي لاحقا, وهو أن ارتباط العمل بالشهادة العليا ليس موجودا في العقيدة الغربية كما هو الحال في العالم الثالث, والعربي. ومن ناحية أخرى, فعقيدة العمل, أو عقدته, غير موجودة في الوعي الغربي, ولا يترتب على نوع العمل أي صفة إجتماعية, إيجابا أو سلبا. فعامل القمامة أو السائق, أو الكاتب في الدوائر الحكومية, أو صاحب البقالة, أو سائق الباص, أو الحارس, كلها لا ينظر إليها بدونية, بل ليس هناك نظرة سلبية تجاهها أصلا, وتكافئ مهنا أخرى مثل طبيب الأسنان أو الصيدلاني, والطبيب العام وانتهاء بأستاذ الجامعة. الفرق بين المجموعة الأولى والحزمة الأخيرة من المهن هو التخصص وضرورة الحصول على تدريب خاص أو شهادة عليا مع خبرة تراكمية. هذه العقلية السهلة, من المجتمع ككل, رفعت أي قيود وتزمت عن نوعية العمل وعن "توقيت" الحصول على الشهادة العليا. وبهذا المعنى, نعود للجامعات الغربية لنجد أن الطلبة الغربيين يكتفون بالحصول على التعليم الأساسي بعد الثانوية العامة, ليلتحقوا بالجامعات للحصول على الشهادة الأولى لتعليم نوعي لمدة ثلاث أو أربع سنوات, ثم يبحث الغالبية الغالبة منهم عن عمل, ثم يمكن لمن أحب إكمال التعليم العالي بعد سن الثلاثين أو حتى الأربعين وبعد تكوين أسرة, وبتوقيت ميسّر وسهل, في مدة زمنية تتيح لهم ترتيب أوليات حياتهم بتأن ودون ضغط من المجتمع المحيط, حسب تقاليد زائفة ومظاهر خادعة.

في المقابل تجد أن التعليم في العالم الثالث والعالم العربي ينحو منحى "الضاغط" على حياة الفرد بدءا من "ضرورة" دخوله للجامعة, وخاصة للفتيات للحصول على عريس أفضل, وانتهاء بالسير في ركب "الغاية تبرر الوسيلة" للحصول على مقعد جامعي, بالواسطة أو المحسوبية, أو بما يمكن شراؤه بالمال في الجامعات الخاصة. وبالنتيجة من يدفع الثمن هم الأفراد أنفسهم والمجتمع أيضا. فهذه الطريق لا تقود مطلقا لرفع سوية المجتمع الثقافية, وتؤدي إلى توالد حلقات مفرغة اجتماعية يسلكها الأفراد, وخاصة الفتيات, سعيا ولهاثا حثيثا وراء "سراب" زينه التعليم العالي نحو "إمكانية" تحسين ظروف المعيشة ونحو حياة أفضل لهم ولعائلتهم. والنتائج, للأسف, تكون غير سعيدة بالدلالات الواقعية. فنظرا لأن العلم لا يقصد إلا لأهداف مظهرية "جوفاء" فيها من السمعة والرياء والخيلاء ما فيها, تكبر الفتيات عن سن الزواج, والأخطر أن الشبان في الغالب يتخرج الواحد منهم في سن الرابعة والعشرين غير قادر على الوقوف على قدميه اجتماعيا واقتصاديا. وبهذا المضمار, تبدأ البدائل "السرابية" تتوالد كالأرانب أمام هذه الجحافل من الخريجين, وكلها غير فعلية أو فاعلة أو منتجة, ليبدأ معظم هؤلاء في رحلة التيه الأربعيني بحثا عن "ذاتهم" أو عن "حياتهم" في مجتمع يقدس المظاهر في "المهن" ونوعيتها ويقدم الشهادة العلمية "لذاتها". الأمر بالنسبة للفتيات غالبا ما يكون أكثر تعقيدا, حيث تقل البدائل, انتظارا لحياة زوجية سعيدة, فتبدأ إحداهن في تمرير الوقت بالإلتحاق ببرنامج الماجستير, وقد ينتهي المسلسل بشهادة الدكتوراة, وكلها قد لا تكون مقصودة لذاتها! وهكذا يدور المجتمع في دوامات من الظواهر المستحدثة التي يقدمها "التخبط" في التعليم أساسا, والتعليم العالي لاحقا. وهذه الدوامات تتعدد من ظاهرة "الطالب غير المناسب في المكان غير المناسب", إلى احتقانات اجتماعية, سببها البطالة والعنوسة, إلى تردي التعليم ذاته, قبل تردي نوعي في البرامج وفي المفرزات. والحل الذي نقدمه بعد النظر لهذه المشاكل والظواهر المستحدثة بسيط: ويكمن في ضرورة مراجعة المجتمع لمعايير قبوله للمهن أولا, ولتوقيت الحصول على التعليم العالي ثانيا بعد فك الإرتباط السقيم بين "الشهادة- ومعايير مجتمعية"! بتغيير قواعد اللعبة في المجتمع, يمكن للأفراد, ذكورا وإناثا, أن يعيدوا ترتيب أوليات حياتهم زمنيا, وبخاصة الذكور, حيث يمكن متابعة الدراسات العليا بعد تكوين أسرة صغيرة, بحيث تنفك أزمات واحتقانات اجتماعية جراء "اللهاث" وراء فرص عمل أفضل. والأهم هو أن العلم يقصد لذاته ولتوفير حياة وفرص عمل كريمة يحتاجها المجتمع فعلا, وليست استجابة لنزوات "مجتمعية" تفرض مظاهر اجتماعية مهلكة.

الأهم من ذلك كله أنه بالرغم من هذه الأعداد الهائلة من الطلبة والخريجين, فما زال العالم العربي يتذيل قائمة العالم في البحث العلمي. فتشير الإحصائيات أنه من كل مليون شخص عربي هناك 380 باحثا فقط, مقابل 4000 باحث لكل مليون شخص في الغرب, هذا إذا تجاوزنا مسألة البحث العلمي "النوعي". وفي هذا الصدد فإن إنتاج العالم العربي من المعارف الإنسانية لا يتجاوز اثنان من عشرة آلاف من المائة (% 0.0002) من إنتاج العالم, في الوقت الذي يبلغ انتاج دولة الكيان الصهيوني لوحدها خمسة آلاف ضعف إنتاج العالم العربي مجتمعا من البحث العلمي. وهكذا يبدو التعليم الخاص والعالي كعملية طحن فارغ, يصب في جيوب المستثمرين, ولا يؤدي إلى تقدم نوعي أو علمي أو بعث الحياة والروح في عقيدة القراءة والثقافة والبحث لدى الطلبة بعد التخرج.

يحدثني أكاديميون في زياراتي الأخيرة عن الأعداد الهائلة التي باتت تضخها الجامعات الخاصة, جنبا إلى جنب مع الحكومية, في الأسواق هذه الأيام. في قطاع العمارة مثلا, وفي نهاية الثمانينيات لم يزد عدد خرجي العمارة سنويا عن مائتين بأكثر الأحوال, يضاف لهم الخريجين العائدين من دول العالم, وبخاصة جامعات شرق أوروبا. وهذا الرقم وللمفارقة أصبح أقل من عدد خريجي قسم هندسة العمارة في جامعة حكومية واحدة فقط. وإذا علمنا أن عدد الخريجين في هندسة العمارة لوحدها سنويا يقترب من الألف, فإن التساؤل عن كيفية إيجاد فرص عمل لهم جميعا لن يجد إجابة شافية. يخبرني أحدهم أن سوق الخليج العربي هو الملاذ الأخير لهم, وقد يمكن تصديق هذا الجواب لولا حقيقة أن أكثر من نصف الخريجين هم من الفتيات – وفكرة غربة الفتاة للعمل دون محرم غير واردة أصلا.

من المشكلات التي نجمت عن تضخم "مقاعد" التعليم العالي هي نقص حاد في الأساتذة الجامعيين. وفوق ذلك كله, باتت الفرص الإستثمارية, لتجارات "مصاحبة" لزيادة أعداد الطلبة في كلام يدور في العلن. فهناك مكاتب هندسية, عاطلة عن العمل الهندسي, تعمل كدعم "لوجستي" للطلبة الكسالى, وتقدم خدمات المجسمات المعمارية, والتصاميم بأجر مجز, بحيث غدت تجارة على حساب التعليم النوعي. قصص "الإحتيال" والغش السائدة في عالم التعليم المعماري لا حصر لها, وتحديدا في مرحلة الشهادة الأولى, لكنها تعبّر عن "هبوط وتردي" أخلاقي بالدرجة الأساسية لمن يمارسها أو يقدمها. وفي الوقت الذي كان هناك ضبط شديد في فترة الثمانينيات, على زماننا في قسم هندسة العمارة بالجامعة, إلا أننا اكتشفنا بعد التخرج حادثتان في "الإحتيال" اللاأخلاقي المعماري. الحالة الأولى جسدها أحد الطلبة الزملاء الذي اشتهر في "تظهير" مشاريعه بطريقة "البخاخ للألوان", وهي طريقة دقيقة ولكن نتائجها مبهرة, وتحتاج فضلا عن المهارة إلى وقت كافٍ للإظهار بعد اكتمال التصميم – وهو ترف من الوقت لم يكن يملكه معظم الطلاب "الأمناء" الذين كانوا يقومون بتصميم وتنفيذ مشاريعهم بأنفسهم دون أية مساعدة من أحد, سواء أكبر منهم أو من معارفهم وأقاربهم وأصدقائهم. وبهذا كان زميلنا يحصل دائما على علامات ممتازة بفضل تصاميمه وطرق إظهار مشاريعه المبتكرة. وبعد التخرج وأثناء العمل على أحد المشاريع المهمة, كان وللمصادفة معنا ضمن الفريق في مكتب استشاري مرموق, فطلب منه أن يقوم بتظهير المشروع بالطريقة التي اعتاد أن "يتحفنا" بها ونحن على مقاعد الدراسة, فكانت المفاجأة أنه لا يحسن العمل بهذه الطريقة – وانتهى بنا الحال أن جلسنا معه على الدرج نواسيه وقد اضطربت أعصابه وأصابه كدر وحزن!

الحالة الأخرى, وليست الأخيرة مطلقا, كانت لزميل اعتاد على المساعدات "الخارجية", حيث يعمل طوال الوقت في المرسم على بضعة رسومات عادية, ليفاجئ الجميع دوما بتصاميم متطورة عن قدرات مرحلة الدراسة, أو بحجم كبير من العمل لا يتناسب مع قدراته أو الوقت الزمني المتاح له بمفرده. وكما أنه ليست هناك "الجريمة الكاملة" بعد, فقد افتضح أمره بعد سنتين أو ثلاث من التخرج, حيث أفضى لنا أحد الرسامين من "الجيش المعماري" الذي عمل على مشروع تخرجه في المكتب الهندسي الذي يعود لأقاربه, أنه وفي أثناء العمل على المشروع النهائي, وحيث لم يكن مسموحا العمل خارج المرسم نهائيا, كان "صاحبنا" يذهب للإفطار في بيته في رمضان, ثم يعود بعد الإفطار ليقوم بتهريب لوحات تم رسمها وتجهيزها في المكتب الإستشاري من قبل "جيش" من الرسامين الذين كانوا يعملون بالأجر على مشروع التخرج خاصته. في الوقت الذي كان هناك أكثر من خمسة وأربعين زميلا وزميلة له يسهرون بالليل في الجامعة, يعملون بأمانة على مشاريعهم الفردية وبجهدهم الخاص. وهكذا كان يتنافس الطلبة الأمناء بقدراتهم المحدودة مع "مكاتب هندسية" محترفة, بفضل هذه الممارسات اللاأخلاقية. والمفارقة أن أمثال هؤلاء يصبحون بعد سنوات من المشرّعين في المهنة لزملائهم, ويتفنن بعضهم في "التضييق" على الخريجين الجدد, واختراع قوانين تجعل المهنة وكأنها حصرية لهم في التنفع والإستبداد "المهني". على ذات المنوال, راعني أن مثل هذه الممارسة تبدو أكثر رواجا هذه الأيام, كما يشيع بعض الزملاء, فترى المعماري يقدم لابنه الطالب مساعدة "سهلة", فيساعده في التصميم والتنفيذ, حتى يصبح التعليم المعماري وكأنه "مبارزة" بين مكاتب معماري محترفة, وليس بين طلبة على مقاعد الدراسة.

كانت هذه خواطر أثارتها مشاهد الجامعات الخاصة على الطريق من المطار باتجاه قلب مدينة عمان. وللحديث بقية

وليد احمد السيد

لندن 23 يونيو 2013